الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

15 **ربيع الاخر** 1436 –4 **فبراير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان فى العالم	17

عقب إساءته في تغريدات لنائب "ناطق السجون"

الحكم بالسجن شهرين لكاتب شهير بإحدى الصحف الورقية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://sabq.org/G9xgde

حاتم العميري- سبق- مكة:
صادقت محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة على الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بالعاصمة المقدسة، الذي طال إعلامياً يكتب بإحدى الصحف الورقية بالمنطقة الغربية، بسجنه لمدة شهرين وإغلاق حسابه الشخصي بتويتر وغرامة 1000 ريال يتم إيداعها بمؤسسة النقد، وذلك نظير إساءات أطلقها عبر تغريدات بحسابه الشخصي في تويتر ضد نائب الناطق الإعلامي بالمديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي.
وعلمت "سبق" أن تغريدات الكاتب الشهير التي اتهم فيها الرائد الحربي بالإساءة جاءت تعقيباً بعد طرح برنامج الثامنة قضية تعنيف سجين جدة الشهير للمناقشة التي كانت في أواخر عام ٢٠١٣م وتداخل فيها الرائد الحربي وأوضح الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن الحادثة من قبل إدارة سجون جدة تجاه الحادثة فور وقوعها قبل انتشار مقطع فيديو للحادثة بوسائل التواصل، وذكر أن معاقبة معنف السجين والمصور ومن شارك معهما بحسب الأنظمة وتضمنت نقلهم لعنابر أخرى كما تم نقل السجين المعنف للعنبر المثالي.
وقام الكاتب الشهير بعدها بنشر تغريدات ذكر فيها أن الرائد لا يملك أي مشاعر إنسانية فهو متجرد من القيم الإسلامية عندما بسّط الحادثة وكاد يتهم السجين المعنف، وتابع: أقول لهذا الرائد الحقير إنني دخلت السجون وعرفت وشاهدت أحداثاً مفزعة ومقززة.
وعلى أثر التغريدات قدم الرائد الحربي شكوى أدت إلى عدة جلسات بالمحكمة وطالب الكاتب بإحالة القضية لوزارة الإعلام، الأمر الذي رفضه فضيلة ناظر القضية لأنها تعد من الجرائم المعلوماتية التي تنظر فيها المحكمة الجزائية، وعلى أثره أصدر حكماً بسجنه شهرين وغرامة ١٠٠٠ ريال وإغلاق حسابه بتويتر وتم مصادقته من محكمة الاستئناف وأصبح واجب النفاذ.
يذكر أن مقطع الفيديو انتشر بوسائل التواصل الاجتماعي ظهر فيه سجين معلقاً بسقف العنبر ويتعرض للضرب من قبل آخر أمام أعين السجناء الآخرين الأمر الذي لاقى استهجان نشطاء مواقع التواصل متسائلين عن كيفية دخول الجوال للعنبر وطالبوا بعقوبات مغلظة ضد المتسببين في الحادثة، وعلى أثر ذلك استضاف برنامج الثامنة حينها شقيق السجين والمحامي والمستشار القانوني وليد النبهاني والمشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة السابق الدكتور حسين الشريف لمناقشة القضية.

حقوق الإنسان": لا تجاوزات في انتخابات الطوافة»

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751157.htm

عبد الله الدهاس (مكة المكرمة)

أكد مساعد المشرف العام لفرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياني، أن اللجان الرقابية للهيئة لم ترصد أية تجاوزات منذ انطلاق عملية الاقتراع في انتخابات مؤسسات أرباب الطوائف يوم الأحد الماضي.

وقال النحياني لـ «عكاظ»، إن عملية الاقتراع تسير هادئة وفق اللوائح والضوابط والأنظمة التي وضعتها وزارة الحج، مشيرا إلى أنه يتواجد سبعة أعضاء من الهيئة منهم أربعة من الرجال يتولون مراقبة اقتراع المطوفين وثلاث نساء بقيادة الدكتورة جواهر النهاري مديرة القسم النسوي يتولين مراقبة اقتراع المطوفات. وأشار الى أن عمل فريق الهيئة سوف يستمر حتى يوم السبت المقبل، لافتا إلى أن مشاركة الهيئة تأتي إنفاذا للمادة 51 من لائحة الانتخابات، والتي تنص على أنه يجوز للوزارة الاستعانة ببعض مؤسسات المجتمع المدني وطلب مراقبين من هذه الجهات لمراقبة سير الانتخابات بشكل سليم ونزيه، وأبان أن الفريق يتواجد يوميا في مركز الاقتراع ما بين الساعة الرابعة عصرا وحتى الساعة الثانية عشرة ليلا.

من جهة أخرى يستعد 808 مطوفين ومطوفات من منسوبي مؤسسة حجاج دول أفريقيا غير العربية لاختيار مرشحيهم من بين 14 مرشحا، تم اعتماد ترشيحهم من قبل الوزارة، مساء اليوم في رابع يوم من أيام الاقتراع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• جامعة الملك سعود" تطلق ملتقى توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة"•

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
يطلق نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود الملتقى والمعرض الوطني الثاني لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة بعنوان: «وظيفتي أمان»، الذي يأتي بعد نجاح الملتقى الأول الذي شهد مشاركة 100 شركة أسهمت في توظيف عدد كبير من ذوي الاحتياجات الخاصة.
وأوضح مدير جامعة الملك سعود الدكتور بدران العمر في بيان صحافي أمس، أن الجامعة بدأت التحضيرات الأولية للملتقى والمعرض الثاني لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة الذي ينطلق بعد أيام، مبيناً أنه سيشهد إطلاق جائزة للشركات الأكثر توظيفاً لذوي الاحتياجات الخاصة، وجائزة المبادرات، إضافة إلى توسيع نشاطات ومجالات المعرض واستحداث أفكار جديدة.
وأشار إلى أن الملتقى الأول أسهم في توظيف 600 من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى تسجيل بيانات ألفين منهم، تحضيراً لتوظيفهم بالتنسيق مع الجهات المختصة، مبيناً أن احتضان الجامعة لهذا الملتقى والمعرض هو جزء من مسؤوليتها المجتمعية تجاه هذه الفئة الغالية، لتكون عوناً لهم في توفير حياة هانئة وكريمة وتوظيفهم بما يتناسب مع قدراتهم.

• ممرضة" تتسبب في حرق مولودة بالماء الساخن

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
اضغط هنا

جدة – عبدالله زويد
تحولت حالة فرح عاشتها أسرة سعودية في محافظة جدة، بسبب قدوم مولودة حديثة لها، إلى النقيض تماماً خلال الـ 10 ساعات المشكلة لعمر المولودة، التي أصيبت بحروق من الدرجة الثانية في مستشفى للولادة والأطفال في المحافظة أخيراً، وذلك أثناء تنفيذ ممرضة سعودية عملية تنظيفها وغسل جسدها من دون التأكد من درجة حرارة الماء المستخدم.
وقال والد الطفلة التي أطلق عليها اسم «مها» بعد ولادتها مباشرة لـ«الحياة» «إنه بعد عملية الولادة التي تمت في السادسة والنصف من صباح يوم ولادتها ، حضرت ممرضة إلى والدة الطفلة بالمستشفى عند الساعة الرابعة عصراً في اليوم ذاته، وطلبت تسلم الطفلة المولودة حديثاً، لتعمل على تنظيفها وغسل جسدها، إلا أنه أصيب بالدهشة عندما عادت بالطفلة وهي مصابة بحروق شديدة بسبب استخدامها لماء ساخن من دون أن تتأكد من درجة حرارته.
وبين أن الحروق التي أصابت ابنته «مها» هي حروق من الدرجة الثانية، واستدعت الحال إلى التدخل الطبي لعلاجها، لافتاً إلى أن والدة مها لم تكن تعلم بالحروق التي أصابت طفلتها إلا من خلال إحدى معارفها التي حضرت إلى المستشفى وأبلغتها بذلك.

وأشار إلى أن والدة «مها» لم تستطع رؤية طفلتها إلا بعد الحادثة بخمس ساعات، كما أنها لم تعمل على رضاعتها إلا في اليوم الآتي.
وأرجع والد الطفلة في الشكوى الرسمية التي تقدم بها لإدارة المستشفى (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها)، سبب ما تعرضت له طفلته، إلى الإهمال، وعدم الشعور بالمسؤولية، وعدم المبالاة بسلامة الطفلة، مطالباً في الشكوى ذاتها بالتحقيق مع الممرضة حرصاً على عدم العبث بأرواح المراجعين والمرضى.
ونوه بأن من يعمل على تطبيب طفلته حالياً فريق طبي يقدم من مستشفى الملك فهد وذلك بحسب حديث إدارة مستشفى الولادة والأطفال، مؤكداً أنه لم يستطع لقاء الفريق الصحي المباشر لحال ابنته لمعرفة وضعها الصحي.
وأشار والد الطفلة إلى أنه بصدد تقديم شكوى رسمية لوزير الصحة، ومدير الشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة، ومدير صحة محافظة جدة، وذلك لمتابعة قضية ابنته، كما طالب أيضاً بتوفير العلاج اللازم للطفلة التي طاولتها الحروق بسبب الإهمال.
«الحياة» حاولت التواصل مع إدارة مستشفى الولادة والأطفال وأفادها أحد المسؤولين بضرورة الاتصال في اليوم الآتي لعدم وجود الشخص المعني بالتعليق.
يذكر أن المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية أشار إلى عدم وجود أرقام دقيقة لمعدلات حدوث الأخطاء الطبية في السعودية، موضحاً أن أحد أهم الأسباب التي أدت وتؤدي إلى عدم وجود إحصاءات دقيقة للأخطاء الطبية هو القصور في الإبلاغ عنها من العاملين في القطاع الصحي ومن المرضى وعائلاتهم كذلك، مرجعاً سبب ذلك إلى الخوف من العقاب، أو الإحساس بعدم جدوى الإبلاغ ، لكن الأهم من كل ذلك هو غياب نظام واضح يحدد طريقة الإبلاغ عن الخطأ الطبي والتعامل معه.

رفض دراسة الاستعانة بالقطاع الخاص في إنشاء بعض السجون وإداراتها

الشورى يقر نظام السجن والتوقيف.. ويؤكد حفظه لحقوق النزلاء وفق الأنظمة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018633

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
رفض مجلس الشورى توصية للعضو حاتم المرزوقي تطالب وزارة الداخلية بدراسة الاستعانة بالقطاع الخاص في إنشاء السجون ودور التوقيف المخصصة لبعض الفئات من الموقوفين والسجناء وإدارتها وتشغيلها.
ولم تفلح مبررات صاحب التوصية الذي يرى أنها تخفف العبء على الدولة وتواكب إسناد وزارة الداخلية بعض أعمالها للقطاع الخاص كما فعلت في مشاريع وأنظمة "ساهر" و "نجم" و "الحراسات الأمنية"، على رغم تبني اللجنة الأمنية للتوصية وتضمينها مشروع نظام السجن والتوقيف الذي أقره الشورى أمس الثلاثاء، إلا أن التصويت أسقط التوصية ولم تحز على عدد الأصوات النظامية (76) لتصبح قراراً.
جاء ذلك خلال جلسة "سرية" صوت فيها الأعضاء على مشروع النظام الذي يتكون من 89 مادة انفردت بها "الرياض" سابقاً، بعد أن أجرت اللجنة على عدد من المواد بعض التعديلات الصياغية، واكتفى المجلس بالتأكيد مجدداً على أن مشروع النظام الجديد للسجن والتوقيف يدعم حفظ حقوق نزلاء ونزيلات السجون بما يتفق مع الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية والاتفاقيات الدولية، وبما يحفظ لهم ولأسرهم كرامتهم، ويسهم في إصلاحهم وتهذيبهم، ودمجهم في المجتمع بعد خروجهم.

مناقشة تقارير «العدل» و«التعليم» و«الكهرباء» ومقترحات تعديل نظام التقاعد المدني.. الثلاثاء المقبل
من ناحية أخرى ناقش المجلس التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 341435وما تضمنه من توصيات أكدت على توفير المعلومات الائتمانية عن الشركات الدولية الراغبة في الاستيراد حسب طلب الشركات السعودية للمصدرين، ووضع معايير أداء كمية ونوعية وتضمين نتائجها في التقارير القادمة، وطالبت الصندوق بخطة إعلامية تهدف إلى إبراز دور المملكة في دعم وإقامة المشروعات التنموية لدى شعوب الدول المستفيدة من مشاريع الصندوق، ومراجعة شروط برنامج تمويل وضمان الصادرات الوطنية لتمكين المنشآت الصغيرة المبتدئة من الاستفادة منه، والعمل على تسويق خدماته المقدمة للمصدرين السعوديين ونشر الوعي بها.
وفي مناقشات لأداء صندوق التنمية، اقترح أحد الأعضاء أن يتولى الإشراف الكامل على مشاريعه، وطالب الصندوق بدعم تصدير التمور بإنشاء برنامج خاص لتصديرها إلى الخارج، ودعا عضو إلى ضرورة تكثيف الجهود الإعلامية لإبراز مشاريع الصندوق؛ خصوصاً أن مشاريعه وصلت إلى العديد من دول العالم، واقترح أن يرأس مجلس إدارة الصندوق سمو وزير الخارجية، فيما رأى آخر أهمية توجيه مشاريع الصندوق إلى شعوب الدول المستفيدة، مشيراً إلى أن الكثير من المشاريع لا تحقق أهدافها أو تأتي نتائجها عكسية بسبب معاناتها مع الفساد الإداري في الدول المستفيدة، ولاحظ عضو آخر عدم وجود تنسيق بين الصندوق ووزارة الخارجية، مؤكداً أن التنسيق مع وزارة الخارجية يضمن للصندوق تعاون سفاراتنا في الخارج لدعم مشاريعه في الدول المستفيدة من برامجه.
وانتقل المجلس، لمناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن التعديلات المقترحة على نظام الصندوق السعودي للتنمية، التي تضمنت إضافة فقرة إلى المادة الرابعة تقر قواعد وشروط تقديم منح المعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لها ما نسبته اثنين في المئة من صافي دخل الصندوق، كما عدلت اللجنة الفقرة "ج" من المادة السابعة من النظام إلى النص الآتي: "لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة خمسة في المائة 5 في المئة من رأس مال الصندوق، ويحدد مجلس إدارة الصندوق نسبة مساهمة الصندوق من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترض له، على أن توفر احتياجات إنشاء المشروع من منتجات الصناعة الوطنية المتوافرة محلياً والمطابقة لمعايير الجودة المطلوبة ما أمكن ذلك". وأكدت اللجنة أهمية هذه التعديلات كونها تمنح الصندوق ومجلس إدارته مزيداً من المرونة لتحقيق أهدافه المنشودة.
وبعد طرح تقرير اللجنة والتعديلات المقترحة للنقاش، أيد عدد من الأعضاء التعديلات المقترحة، مشيرين إلى ضرورة مراجعة اقتراح اللجنة بأن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي السنوي لتمويل الدراسات ما نسبته 2 في المئة من صافي دخل الصندوق، وعارض عضو آخر منح مجلس إدارة الصندوق صلاحية تحديد نسبة مساهمة الصندوق من الكلفة الإجمالية للمشروع المقترض، مقترحاً أن لا يمنح الصندوق صلاحية الموافقة على أكثر من 50 في المئة من تكاليف المشروع، ومنح مجلس الوزراء صلاحية الموافقة على تمويل المشروعات إلى نسبة 100 في المئة، فيما أشار أحد الأعضاء إلى أن المجلس لا يعلم صافي دخل الصندوق وليس من المنطق أن يؤيد منح 2 في المئة من مبلغ لا يعرف مقداره.
إلى ذلك أجل مجلس الشورى إلى جلسة مقبلة، مناقشة تعديل المادة التاسعة والستين من نظام القضاء الذي نشرته "الرياض" أمس، وادرج على جلسة اعمال الاثنين المقبل تقرير وزارة العدل السنوي للعام المالي 34 - 1435، فيما يناقش الثلاثاء تقرير وزارة التعليم، وهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

في احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض

العتيبي: حقوق المرضى تلقت 1016 شكوى حُلّ منها 920 شكوى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018665

الرياض - نايف آل زاحم

بدأت صباح أمس فعاليات احتفال صحة الرياض باليوم الخليجي لحقوق المريض لعام 2015م، بحضور الدكتور ناصر الدوسري مساعد مدير عام صحة الرياض للخدمات العلاجية والدكتور عبدالله الكثيري المشرف العام على الإدارة العامة لبرنامج حقوق وعلاقات المرضى بالإنابة. وألقى الدكتور معزي بن عزيز العتيبي مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى بصحة الرياض كلمة خلال الحفل الخطابي لبدء الفعاليات أكد خلالها على أن أخلاقيات المهن الطبية هي الركيزة الأساسية للعاملين في حقل الرعاية الصحية قبل صدور القوانين والأنظمة الخاصة بمزاولة هذه المهن والتي وضعت إطاراً جامعاً وتفصيلياً لهذه الأخلاقيات، لافتاً إلى أن حقوق المرضى هي نتاج فكر عالمي يستهدف تحقيق مصالح المرضى وذويهم وبيان مسؤولياتهم تجاه المنشأة الطبية من أجل توطيد أواصر العمل الطبي والإنساني المشترك بين مقدمي خدمات الرعاية الصحية ومتلقيها.

وأشار الدكتور العتيبي إلى المواثيق والإعلانات الدولية التي كرست مفهوم حقوق المريض والمستمدة من قيم مهنة الطب وأخلاقياتها والتي يجب أن يعرفها جميع المعنيين بخدمات الرعاية الصحية ويلتزمون بها من أجل جودة هذه الخدمات.

وقدم الدكتور العتيبي عرضاً موجزاً لإنجازات إدارة حقوق وعلاجات المرضى بصحة الرياض في التعريف بحقوق المريض والتي شملت عقد العديد من ورش العمل وطباعة ما يزيد عن 50 ألف نسخة من الإصدارات التوعوية من خلال برنامج حقوق وعلاقات المرضى، وإقامة 18 دورة تدريبية خلال عام 1435هـ والربع الأول من العام الجاري 1436هـ، بالإضافة إلى تنفيذ قرابة 90 زيارة ميدانية للمرضى المنومين في المستشفيات والإحتفاء بالمراكز الصحية النموذجية في برنامج حقوق وعلاقات المرضى وإقامة عدد كبير من المعارض التوعوية، ومعالجة كافة الشكاوى التي تمثل انتقاصاً من حقوق المريض، مؤكداً تراجع معدلات الشكاوى بصورة واضحة بما يشير إلى نجاح جهود إرساء مفهوم حقوق المرضى، مؤكدا ان الشكاوى بلغت في الربع الاول العام الماضي 3347 شكوى فيما تقلص في الربع الاول من العام الحالي 1016 شكوى وحل منها 920 شكوى و 96 تحت الاجراء مشيراً إلى أن هناك تراجعاً عالياً في معدل الشكاوى والملاحظات وهذا يدل على هناك اعمالاً تنجز وجهود تبذل لأجل رضا المرضى وذويهم. وأوضح الدكتور العتيبي إلى أن فعاليات الاحتفال باليوم الخليجي لحقوق المريض سوف تقوم في جميع المنشآت الصحية بمنطقة الرياض من خلال إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والمعارض التوعوية والتي تهدف إلى نشر ثقافة حقوق المرضى على أوسع نطاق عقب ذلك تم تكريم المراكز الصحية والمستشفيات المتميزة ثم افتتح المعرض المصاحب للحفل.

البرماويون يستحضرون دموع الفيصل قبل عامين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204750998.htm

عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)

استحضر أبناء الجالية البرماوية في مكة المكرمة، دموع صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة عنما ألقت الطفلة البرماوية «رهف» قصيدتها أمام سموه يوم الحادي عشر من شهر جمادى الأولى عام 1434هـ في حفل تدشين مشروع تصحيح أوضاع الجالية وتسليم أول إقامة نظامية لأبنائها عندما بكى سموه في الحفل متأثرا بكلمات الطفلة حين قالت:

أنا أحب السعودية موت
وبابا عبدالله في قلبي أحلى صوت
كم مسحت عنا دمعة اليتم
وفتحت أمامنا أبواب التعليم
وصححت أوضاعنا طول السنين
فلذا أنا أحب السعودية موت
وبابا عبدالله في قلبي أحلى صوت.

وأوضح عبدالله معروف الأركاني عضو المركز الإعلامي الروهنجي بمكة المكرمة، أن الأمير خالد الفيصل قال في حفل التدشين «كان أول مشروع رفعته لخادم الحرمين الشريفين منذ توليت إمارة منطقة مكة هو معالجة الأحياء العشوائية وساكنيها، ومنها معالجة وضع هذه الفئة الكبيرة من الجالية البرماوية»، وأضاف الأركاني «وجه سموه آنذاك بتشكيل لجنة لدراسة أوضاع المدارس الخيرية للجالية البرماوية تلتها زيارة سموه لحي النكاسة ووقوفه في مدرسة أبي بكر الصديق الخيرية البرماوية ومقابلته لأعيان مجلس الجالية البرماوية».

وزاد «عندما انتقل سموه وزيرا للتربية والتعليم في التاسع عشر من شهر صفر لعام 1435هـ لم تنقطع علاقة الود بينه وأبنائه الطلبة من الجاليات في المدارس الخيرية، فقد أصدر توجيها بناء على تأييد صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله أمير منطقة مكة سابقا بقبول أبناء الجالية البرماوية بالمدارس الحكومية باستمارة التعريف الصادرة من مقر التصحيح واستمرار من هو على مقاعد الدراسة بنفس الاستمارة وإن كانت هويته غير سارية المدة».

إطلاق برنامج تدريبي للارتقاء بخدماتهم

96 ألف طفل توحدي في حاجة لمراكز رعاية متخصصة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751159.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

طالب المشاركون في البرنامج التدريبي للمراكز حديثة الإنشاء بالدول الإسلامية والعربية، بدعم قضية مرضى التوحد في الدول العربية وافتتاح مراكز متخصصة لهم.
وأجمع مختصون في الشأن الاجتماعي على أن التوحديين في حاجة لدعم برامجهم وتأهيلهم مبكرا والاعتناء بهذه الفئة وإيجاد مرجعية لأسر التوحديين بدلا من أن تتقاذفهم الجمعيات الخيرية ووزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم.
ووفقا لمصادر مختصة في الشأن الاجتماعي فإن في المملكة 120 ألف طفل وطفلة توحديين يلتحق 20% فقط منهم في 30 مركزا موزعة في كافة المناطق، وتقدم أغلبها خدمات تعليمية وصحية وتربوية ورياضية لهم وتسعى لدمجهم في المجتمع، وتتحمل الجمعيات الخيرية بدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية 50% من تكلفة رعاية الأطفال من مصابي مرض التوحد.
وتتواصل فعاليات البرنامج تحت رعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة فهدة بنت سعود بن عبدالعزيز رئيسة الجمعية الفيصلية الخيرية بجدة، بدعم وتمويل البنك الإسلامي للتنمية بجدة. وافتتحت البرنامج الدكتورة سميرة عبداللطيف السعد مديرة مركز الكويت للتوحد ورئيسة الرابطة الخليجية للتوحد ونائب رئيس منظمة التوحد العالمية، ويشارك في البرنامج عدد من أفضل الخبراء العرب في مجال التوحد من أساتذة الجامعات والأكاديميين والخبراء في مجال التدريب والتأهيل المتخصص في مختلف مجالات التوحد.
وتضمن البرنامج تقديم برنامج تعليمي متكامل للتدريب على أسس إدارة مراكز التوحد والتعرف على البرامج التعليمية والاستراتيجيات الفنية والعلمية لبناء قدرات مراكز التوحد العربية والإسلامية حديثة الإنشاء، إضافة لتوفير الجوانب المعرفية الأساسية لإنشاء مراكز التوحد للدول التي تستعد للعمل في هذا المجال على أسس علمية وفنية صحيحة.
وتستمر فعاليات البرنامج بمقر مركز جدة للتوحد لمدة أسبوعين بمشاركة 23 متخصصا من المملكة، البحرين، سلطنة عمان، اليمن، لبنان، فلسطين، تونس، المملكة المغربية وباكستان.
وقالت الأميرة سميرة بنت عبدالله الفيصل آل فرحان آل سعود رئيس مجلس إدارة جمعية أسر التوحد الخيرية «هناك لا مبالاة من بعض الجهات الحكومية في التعامل مع قضايا التوحديين، إضافة لعدم وجود مراكز كافية أو متخصصة لتأهيل التوحديين، ما يدفع بالأسر السعودية لإلحاق أبنائها في دول عربية مجاورة مثل الكويت والأردن»، وبينت أن هناك موافقة مسبقة أعلن عنها تتضمن دعم مرضى التوحد بـ900 مليون ما زال معلقا.
وبينت أنه لا توجد أية أرقام حقيقية حول عدد المصابين، وقالت «عندما زرت محافظات صغيرة قرب الدوادمي ووادي الدواسر وتبوك وحائل وقرى في جازان وجدنا مئات المصابين بالتوحد وغير مسجلين بالجمعيات».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

من بينها "الداخلية" والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وزارة العمل تشرك 4 جهات حكومية لوضع ضوابط لأنشطة التزيين النسائي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/04/article_928319.html

رانيا القرعاوي من الرياض
قامت وزارة العمل بإشراك عدد من الجهات الحكومية لوضع الضوابط والقواعد التنفيذية لممارسة نشاط التزيين بناء على قرار مجلس الوزراء ممثلة في وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الداخلية والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
وقال الدكتور فهد التخيفي الوكيل المساعد للبرامج الخاصة بوزارة العمل إن الوزارة ربطت الموافقة على الاستقدام بمراكز التزيين النسائية ومشاغل الخياطة أو نقل الخدمات بالتأكد من صندوق تنمية الموارد البشرية بعدم توافر كوادر

نسائية سعودية مؤهلة تغطي حاجة المنشأة من المهن المراد استقدامها أو نقل الخدمات عليها وبما يتوافق مع برنامج نطاقات قبل إعطاء الموافقة النهائية على الاستقدام، وشرط ألا يقل العمر عن 25 عاما.

وأكد التخيفي أنه يتم الآن حصر ميداني شامل ودقيق لمراكز التزيين في جميع مدن ومحافظات المملكة بغرض تقييم وضعها الحالي وإنشاء قاعدة بيانات شاملة وحديثة ومتجددة ستكون مرجعا لدعم التوظيف والتدريب في هذه المراكز من جهة ولدعم المتابعة والتفتيش عليها لضمان عدم وجود مخالفات.

وقال إنه لضمان فاعلية التطبيق وضمان التزام المنشآت التي تتقدم بطلب الاستقدام أو نقل الخدمات للعنصر النسائي، تم وضع عقوبات دون الإخلال بما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من عقوبات بحيث يتم منع المنشأة المُخالفة من الاستقدام ونقل الخدمات للعناصر النسائية لمدة خمس سنوات في حال ثبوت مخالفتها للشروط والأحكام.

وأشار إلى أنه تم اقتصار الاستقدام ونقل خدمات العاملين من العنصر النسائي في المنشآت الاقتصادية على المنشآت الصحية والتعليمية فقط الحاصلة على تأييد، والمنشآت ذات النشاط النسائي البحت والحاصلة على ترخيص بذلك بشرط موافقة صندوق تنمية الموارد البشرية على طلب الاستقدام أو نقل الخدمات ومن تلك الأنشطة مراكز التزيين النسائي.

وبين أن هذا الإجراء يستهدف دعم عمل السعوديات بمراكز التزيين النسائية من خلال استحداث نشاط مراكز التزيين ومشاغل الخياطة النسائية في برنامج نطاقات وتحديد نسب للتوطين في نطاقات وذلك حسب نطاق المنشأة والعاملات فيها، وتتدرج النسب بحسب حجم المنشآت الصغيرة إلى متوسطة ثم كبيرة وعملاقة, إلى جانب اشتراط أن تكون المتقدمة لنشاط التزيين النسائي سعودية لا يقل عمرها عن 25 عاما, باستثناء الحاصلات على دبلوم تجميل من كليات التقنية ويتم إلزامها بإدارة المحل بنفسها أو تعيين مديرة سعودية.

واعتبر التخيفي أن قرار استقدام العنصر النسائي ونقل الخدمات سيقدم خدمة لقطاع التزيين النسائي، حيث تم التوسع في عديد من المهن الداعمة لهذا النشاط، منها خبيرات تزيين وتصفيف شعر ليكون من مهامها تقديم ونقل الخبرات والاستشارات والتدريب في مجال التزيين والمكياج وتصفيف الشعر, مؤكدا أن الوزارة اشترطت أن يكون دوام العاملة دواما كاملا ويمنع الدوام الجزئي أو العمل عن بعد، كما يجب ألا يقل عمر المستقدمة عن 21 سنة، ويستثنى من ذلك المستقدمات في نشاط التزيين، حيث لا يقل عمرها عن 25 سنة، ويتم توفير السكن ووسائل المواصلات الملائمة للعاملة من وإلى مقر عملها، وأن تكون بيئة العمل ملائمة لعمل المرأة وتتميز بالخصوصية والاستقلالية بما يتماشى مع نظام العمل والقرارات الوزارية ذات العلاقة.

ويذكر أن الوزارة عقدت عددا من ورش العمل في المدن الرئيسة مع المستثمرات في مجال التزيين النسائي للاستفادة من مخرجات هذه الورش وما طرح فيها من رؤى وأفكار ومقترحات لتطوير العمل في مراكز التزيين من حيث التنظيم أو تطوير آليات دعم توظيف وتدريب بالتنسيق مع المؤسسات الشقيقة ممثلة في صندوق تنمية الموارد البشرية والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

وكان مجلس الوزراء قد وافق مطلع هذا العام على ضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي، واشترط أن تكون المتقدمة لطلب الترخيص سعودية لا يقل عمرها عن 25 عاما وتستثنى من ذلك الحاصلة على دبلوم التجميل من إحدى الكليات التقنية للبنات، وتلتزم بإدارة المحل بنفسها أو تعيين مديرة سعودية متفرغة لذلك. بالإضافة إلى الحصول على ترخيص من البلدية بعد التنسيق مع الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدفاع المدني، وفقا للأنظمة والتعليمات وما تتضمنه هذه الضوابط من شروط وإجراءات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• الصحة": 94 مخالفة على المنشآت الصحية خلال شهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 8 ربيع الاخر 1436هـ - 28 يناير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/01/28/article_926607.html

الاقتصادية» من الرياض»

كشف الدكتور علي الزواوي، وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون القطاع الصحي الخاص، بأن وزارة الصحة أغلقت 31 منشأة صحية خاصة وذلك لمخالفتها الأنظمة، ورصدت الوزارة عدد 290 مخالفة على المؤسسات الصحية والمنشآت الصيدلانية في عدد من مناطق المملكة، وذلك خلال شهر ربيع الأول لعام 1436هـ.
وقال إن عدد المخالفات، التي رصدت على الكوادر الطبية أو الفنية من لجان المخالفات الطبية والهيئات الصحية الشرعية فقد بلغ 94 مخالفة، وذلك خلال نفس الفترة.
وأشار الزواوي إلى استمرار الحملات، التي تشنها الوزارة عبر لجانها المختلفة في المتابعة والإشراف على القطاع الصحي من خدمات والتأكد من التزام الجميع بالاشتراطات والمواصفات المطلوبة، وبما يكفل خدمة المرضى والمراجعين لهذه المنشآت وتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية تلبي احتياجاتهم الصحية.
وثمن الزواوي الدور الفعال، الذي يقوم به القطاع الصحي الخاص باعتباره الشريك الأساسي في تقديم الخدمات الصحية وحث العاملين في هذا القطاع على مضاعفة الجهد للارتقاء بمستوى الخدمات لصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين وبما يسهم في دفع مسيرة العمل الصحي في المملكة في ظل الدعم الذي يحظى به القطاع الصحي من حكومة خادم الحرمين الشريفين، للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية.
وتولي الوزارة جانب المراقبة والتفتيش أهمية بالغة للتأكد من تطبيق أحكام الأنظمة واللوائح للمحافظة على سلامة ومأمونية الخدمة المقدمة للمريض، وذلك من خلال المتابعة الدورية عن طريق لجان التفتيش في مديريات الشؤون الصحية أو عن طريق الجولات المفاجئة أو بناءً على تعاون المواطنين أو عبر البوابة الإلكترونية للوزارة.
وتتخذ الوزارة عديدا من العقوبات اللازمة على جميع المخالفات، سواء بالغرامات المالية أو الإيقاف عن العمل أو سحب ترخيص أو إغلاق مؤقت أو نهائي منها ما يخص المؤسسات الصحية الخاصة والصيدليات ومنها ما يتعلق بمزاولة المهن الصحية وقد تصل إلى إبعاد الممارس الصحي المخالف عن البلاد ومنعه من العودة لتعطي مؤشراً حقيقياً حول جدية الوزارة ومديريات الشؤون الصحية في ضبط ومعالجة أي قصور في الخدمة الصحية المقدمة في القطاع الصحي الخاص.

ماذا بقي من إصلاح القضاء؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1018746

محمد الجذلاني

شهد القضاء في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز "غفر الله له" الكثير من خطوات التطوير والإصلاح. وتعتبر الأنظمة القضائية بما اشتملت عليه من ملامح عهد قضائي جديد؛ أبرز خطوات هذا التطوير الضخم الكبير.
إلا أنه عند تتبع ما يطرحه وينادي به المختصون في القضاء، من قضاة ومحامين وغيرهم، من مطالبات ومقترحات، نجد أن هناك الكثير جداً من الإنجازات والإصلاحات التي ما تزال على قائمة الانتظار، مما أظن أنه لا يكتمل إصلاح القضاء، أو لا يمكن أن يتحقق تطوير القضاء على الوجه المأمول، إلا بتحقيقها.
وإذا كنتُ من منطلق تخصصي أرغب تناول هذه الجوانب وتسليط الضوء عليها، فإن مما شجعني أكثر على ذلك، ما لمحته من عناية واحتفاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز " أيده الله وحفظه " بالقضاء والشرع والقانون، ذلك الاحتفاء الذي بدأ منذ وقت مبكر في إمارة منطقة الرياض، التي لا يمكن لكل من عمل فيها أو اطلع على مسيرة سلمان بن عبدالعزيز خلالها، أن ينسوا كلمته المشهورة، وتوقيعه الأبرز على المعاملات، بعبارة (الشرع مطهرة) أو سؤاله لصاحب الشكاية: هل ذهبت للشرع؟
إذا كان ما أنجزه الملك عبدالله «رحمه الله» للقضاء من تطوير وإصلاح، كان ضخماً وتاريخياً لا يستهان به ؛ فإن ما بقي قيد الانتظار لا يقلّ أهمية عن ذلك، ولا يمكن للقضاء والمحاماة الاستمرار في طريق التطوير دون تحقيقه

ويستمر هذا الاحتفاء والعناية من خلال تشكيل أول حكومة فور تقلده "أيده الله" للحكم، والتي جاءت حافلة بالكثير من رجال الشرع والقانون في أهم الوزارات والمناصب.
وعلى ذلك فحُقّ لي ولغيري من المتخصصين أن نبسط رداء الآمال حتى لا يكاد ينتهي إلى طرف، بالكثير من طموحاتنا واحتياجاتنا ومطالبنا في عالم القضاء والمحاماة.
وإذا كان ما أنجزه الملك عبدالله "رحمه الله" للقضاء من تطوير وإصلاح، كان ضخماً وتاريخياً لا يستهان به ؛ فإن ما بقي قيد الانتظار لا يقلّ أهمية عن ذلك، ولا يمكن للقضاء والمحاماة الاستمرار في طريق التطوير دون تحقيقه.
كما أنه وإن كان ما أنجزه الملك عبدالله "رحمه الله" في تطوير القضاء كان يتطلب قدراً كبيراً من الإرادة الجازمة، والدعم الكامل؛ فإن ما بقي من إنجازات أيضاً يتطلب نفس القدر أو أكثر من العزم والحزم والرؤية الشمولية، مما لا أشك أنها لا تعوز خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان "أيده الله وحفظه" ولا سيما والرجل الذي طالما كانت له بصماته في الإنجازات هو صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز "وفقه الله" وهو ذو رحمٍ في أهل القانون ، نهلَ من ذات المنهل الذي وردوه، وفاقهم كثيراً بنيل شرف التخرج في جامعة سلمان بن عبدالعزيز الشخصية، وتربى على خصال والده الحميدة واستقى من معين حكمته وعزيمته.
والحديث عن الجوانب التي ما زال القضاء يتطلع إلى تحقيقها وإنجازها، قد لا يسعه هذا المقام؛ إلا أني سأشير إلى ما أظنه من أهمها، إن لم يكن أهمها:
أولاً: ما زالت المسافة بين الشريعة والقانون تشتكي الجفاء والانقسام الذي لم يعد مقبولاً، ولا يمكن للقضاء أن ينجح في ظل استمرارها، وذلك من خلال قصر تعيين القضاة على من كان من خريجي كليات الشريعة فقط، مع كون كليات الشريعة لا تعير أي اهتمام بدراسة القانون، ولا يتاح للدارس فيها أن يحصل على أدنى تصور عن أنظمة القضاء والمرافعات، ويتخرج وهو لا يُحسن قراءة القواعد القانونية، ونصوص القوانين، واستنباط الأحكام القانونية منها.
بينما يبقى أيضاً خريجو كليات القانون والأنظمة محرومين من الالتحاق بالقضاء بحجة افتقادهم لدراسة مواد الشريعة اللازم دراستها للقاضي الشرعي. وهكذا يستمر العزل التام بين تخصصين لا يمكن النظر إليهما إلا كالرئتين للجسد، لا تغني إحداهما عن الأخرى.
ثانياً: ما زالت الآلية التي يتم من خلالها اختيار وتعيين القضاة، تتسم بالقصور، إذ ما دام القاضي يتم تعيينه بمجرد حصوله على درجة البكالوريوس دون الالتفات في عوامل صغر السن، وضعف التجربة، وجوانب الشخصية الأخرى ذات الأهمية؛ فإن ذلك لا يمكن أن يوصلنا إلى الدرجة المأمولة من تميز القضاء وجودة أحكامه، وضبط إجراءاته.
ثالثاً: ركّز مشروع تطوير القضاء – إلى الآن – على التنظيمات والتجهيزات والمباني وعناصر التقنية، في حين أغفل جانباً لا يقل أهمية عنها ، ألا وهو الالتفات للعنصر البشري المسؤول عن إنجاز خطط التطوير، وذلك من خلال استمرار وضع القضاة وأعوان القضاة على ما هو عليه، من ضعف الرواتب، وانعدام الحوافز، وفقدان الحقوق الوظيفية الأخرى التي يحظى بها موظفو العديد من القطاعات الأخرى الحكومية والخاصة، ممن ليسوا أبداً في نفس مستوى أهمية القضاء وخطورته وحساسية دوره.
وما تزال لائحة الحقوق الوظيفية للقضاة حبيسة الأدراج، مما أدى لبقاء الوضع على ما هو عليه، فالقاضي لا يؤمن له العلاج ولا السكن، ولا يُلتفت إلى تفقد حاجاته الحياتية التي لا يمكن تركه يصارعها وحيداً، ولا يمكن له أن يستعين فيها بأي أحد من الناس، حتى لا يخرق ذلك مركب استقلاله وحياده.

رابعاً: في جانب الهيكل والتنظيم القضائي؛ ورغم التوجه لبسط سيادة القضاء على كافة مجالات النزاعات؛ إلا أنه ما زال هناك قصور واضح ، وتباطؤ يكدر صفو قوة ومتانة جهاز القضاء، عبر استمرار الكثير من اللجان التي تمارس أعمالاً قضائيةً دون تحقيق كامل عناصر وضمانات التقاضي لديها.

وإن من أهم ما ينبغي المسارعة في إصلاحه وتداركه، سرعة معالجة وضع هذه اللجان التي تمارس أعمالاً قضائية، وتحويل أعمالها واختصاصاتها إلى محاكم مستقلة تتمتع بكافة عناصر وضمانات التقاضي.
وفي الختام أسأل الله عز وجل أن يبارك في جهود خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأن يوفقه وحكومته لتحقيق رخاء البلد واستقراره واستمرار مسيرته نحو العز والريادة. والحمد لله أولاً وآخرا.
* القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

دوام الأيام الثلاثة هل من حل آخر؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751086.htm

محمد أحمد الحساني

يمكن من الناحية العاطفية والإنسانية الثناء على قرار وزارة التعليم (التربية والتعليم سابقا) القاضي بتخفيض أيام الدوام الدراسي بالنسبة لمعلمات المناطق النائية إلى ثلاثة أيام في الأسبوع بدلا من خمسة؛ لأن القرار في الأصل جاء بمثابة ردة فعل عاطفية إنسانية بعد تنامي حوادث الطرق التي ذهب ضحيتها عدد من المعلمات منذ بداية العام الدراسي الحالي حتى تاريخه، وهو أمر تكرر في الأعوام الماضية وكتب حوله آلاف المقالات الناعية للضحايا الباحثة عن حلول تلجم أو تخفف من حوادث الطرق التي تلاقيها المعلمات المسافرات يوميا إلى مناطق نائية، حيث موقع المدارس التي يعملن بها ويظللن فيها لعدة سنوات. ولكن المتأمل للقرار بموضوعية يجد فيه بعض الثغرات التي لا يسدها حسن نية من يقف وراء صدوره من إدارات أو مسؤولين في الوزارة، ولذلك فإن تطبيق القرار ينبغي أن يكون «مؤقتا» ــ إن كان لا بد من تطبيقه ــ على أن تتحول العقول للبحث عن حلول أخرى دائمة مستقرة، فإن كان الهدف من تقليص أيام دوام معلمات المناطق النائية هو التقليل من عدد وحجم الضحايا منهن، فإن أحدا لا يعلم في أي أيام الأسبوع يمكن أن يقع الحادث الكارثي لهن، ولاسيما أن تلك الحوادث مرتبطة بعدم توفر شروط السلامة في الطريق نفسها، وكون المركبة غير جيدة أيضا، وسائقها هرم لا يحسن القيادة لساعات طويلة في خط غير مزدوج ضيق أو في منعطفات وعرة مؤدية إلى القرى النائية، كما أن جعل الدوام في المناطق النائية ثلاثة أيام لم يمنح معلمات تلك المناطق ميزة عظيمة؛ لأنه مطلوب منهن أن يداومن اليومين الآخرين في أقرب مدرسة تحتاجهن في المنطقة التي يعملن فيها حسب ما فهمته من تفاصيل القرار المشار إليه، فينطبق عليهن المثل الشعبي القائل «محل ما... شنقوه؟»، أما ما يجب البحث عنه من حلول، فهو أنه ينبغي الرفع من مستوى الحياة في المناطق النائية، بحيث يمكن للمعلمة الإقامة فيها أيام العمل في سكن آمن جماعي أو خاص، وأن تكون الطرق بين المدن والمحافظات وحتى الأرياف مزدوجة وواسعة وتوفر فيها شروط السلامة والأمن والأمان، وأن يكون لدينا نقل جماعي من حافلات وقطارات تصل بين جمع مناطق البلاد، فلا تكون هناك حاجة ماسة لسائق هرم يسافر بالمعلمات ثلاث أو أربع ساعات يومياً للذهاب إلى موقع العمل ومثلها عند العودة وتبدأ الرحلة قبل الفجر وتنتهي بعد الغروب أو قبله بقليل، إلى غير ذلك من نقاط التنمية المستدامة التي تمس جوهر المشكلة بطريقة عملية، أما الحلول الترقيعية فإنها ستظل حلولا ترقيعية.. والسلام!.

وزيرا الصحة الكويتي والقطري:

نتطلع لتعزيز الأمن الصحي بدول الخليج

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 ربيع الاخر 1436هـ - 4 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150204/Con20150204751155.htm

فارس القحطاني (الرياض)

عبر وزير الصحة الكويتي الدكتور علي سعد العبيدي عن سعادته بانعقاد المؤتمر الثامن لمجلس وزراء الصحة الخليجيين في الرياض، مشيرا الى أن مسيرة المجلس تعتبر مثالا حياً للتنسيق والتشاور والتعاون بين دول الخليج للعمل على تحقيق الأهداف الصحية والانمائية.

وقال العبيدي ان المؤتمر الذي تتواصل فعالياته على مدى يومين يتيح الفرصة لتبادل الخبرات والآراء بشأن ما تم تحقيقه من إنجازات على أرض الواقع بدول مجلس التعاون الخليجي. ونتطلع إلى أن يصدر عنه ما تنتظره شعوبنا الشقيقة من قرارات لتحقيق الأمن الصحي وتقوية النظم الصحية بدول المجلس وتعزيز قدراتها على مجابهة التحديات المختلفة التي تواجه النظم الصحية بدول المجلس ومواصلة المسيرة الصحية الخليجية لتحقيق المزيد من النجاحات التي تعبر عنها المؤشرات العلمية للانجازات.

وأضاف ان انجازات مجلس وزراء الصحة الخليجيين تدعو للفخر والاعتزاز بجميع المجالات وأبرزها الشراء الخليجي الموحد والتوعية الصحية وتعزيز الصحة والتصدي للأوبئة والطوارئ الصحية ومجابهة عوامل الخطورة للأمراض المزمنة غير المعدية من خلال استراتيجيات وخطط عمل خليجية قامت بوضعها الكوادر الخليجية المتخصصة الذين نعتز بهم وبعطائهم.

وفي السياق ذاته، أشار وزير الصحة العامة بدولة قطر عبدالله القحطاني الى أهمية الموضوعات التي يتناولها المؤتمر الذي يستعرض أبرز القضايا الصحية التي تهم المواطن الخليجي. وقال إن شعار المؤتمر «قياس أداء النظم الصحية..طريق الامتياز» يعكس الاهتمام المتزايد من دول مجلس التعاون بقياس أداء النظم الصحية كأحد أهم أدوات دعم القرار وتحسين جودة الرعاية الصحية، مؤكداً أهمية وثيقة الرياض المقرر توقيعها خلال المؤتمر في دعم قياس أداء النظم الصحية في دول مجلس التعاون وبما يضمن تقديم الخدمات الصحية وفق أفضل المعايير المتبعة عالميا.

وعبر عن أمله في أن يخرج المؤتمر بقرارات هامة تسهم في تحقيق المزيد من التقدم في الخدمات الصحية بدول المجلس وبما يلبي تطلعات المواطن الخليجي في توفير خدمات صحية متقدمة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
15 ربيع الاخر 1436هـ - 4
فبراير 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء
15 ربيع الاخر 1436هـ - 4
فبراير 2015م

http://www.alyaum.com/article/4045142